

قانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٢
بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول
للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ٩٢٥٨٥٥٨٤٤ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وخمسة وعشرون ملياراً وثمانمائة وخمسة وخمسون مليوناً وثمانمائة وأربعة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ٣٨٠٠٧٨٩٧٧٢ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وتسعية وثمانون ملياراً وسبعمائة وثلاثة وسبعون مليوناً وثمانية وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
أجور بمبلغ ١٢٦٢٧٧٣ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٧٨٨٥١٠٢٦٥٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ٨٠٣٤٣٤٣٥٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة وثلاثة مليارات وأربعمائة وأربعة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وخمسة وخمسون ألف جنيه) منها مبلغ ٤٨٠٩٤٤٧٥٠٠ جنيه إعانت .

(المادة الرابعة)

قدر أرباح العام للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ١٣٦٦١٣١٧٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر ملياراً وستمائة واحد وستون مليوناً وثلاثمائة وسبعة عشر ألف جنيه) منه مبلغ ١٢٢٩٥١٨٥٠٠ جنيه فائض حوكمة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ١٢٢٤٢١٤٨٩... وعشرون مليوناً وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمبلغ ١٢٢٤٢١٤٨٩٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة واثنان وعشرون ملياراً وأربعينات واحد وعشرون مليوناً وأربعينات وسبعين ألف جنية) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة المساعدة)

تعتبر أحكام التأشيرات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من أول يوليو ٢٠٢٢
ويُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢٨ يونيو سنة ٢٠٢٢ م) .

عبد الفتاح السيسى

مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول

موازنة الهيئة المصرية العامة
للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

يؤول للجزء العاملة (**)) يجوز بمحافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للمهيئة لموجهة الإزدياد في تفاصيل التشغيل وبما يتعكس إيجابياً على تنفيذ أعمال الهيئة وما

يؤول للجزء العاملة (**)) يجوز بمحافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للمهيئة لموجهة الإزدياد في تفاصيل التشغيل وبما يتعكس إيجابياً على تنفيذ أعمال الهيئة وما